وتشـير الهيئة إلى أن كل ذلك يثبت بشـكل واضـح إلى عدم التزام النظام بكل ما يوقع عليه من اتفاقيات وعدم احترامه لأي عهود أو مواثيق وقع عليها. وتهيب الهيئة بالدول الضـامنة لهذه الاتفاقيات لتفعيل جهودها من أجل تأمين الالتزام الكامل بتنفيذها وضـمان حقوق المواطنين وفق المواثيق والاتفاقيات الدولية.

في إطار التحضيرات التي تجريها هيئة التفاوض للمشاركة في لجنة صياغة دستور جديد لسوريا التي سترعى الأمم المتحدة أعمالها، ناقشت مقترحات مشاريع دستورية تقدمت بها اللجان المختلفة التي أُنشئت لهذا الغرض، والتي تتوافق جميعها على دستور يؤسس لدولة القانون الحديثة.

تستنكر الهيئة استمرار العجز الدولي لإيجاد حل نهائي وشامل لقضايا المعتقلين والمغيبين قسرياً، وتؤكد على التزامها الكامل بمتابعة جهودها على كافة المجالات والأصـعدة وعبر الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص للوصـول بهذا الملف إلى حلول جذرية، تؤدي إلى حرية المعتقلين ومعرفة مصير المغيبين، إيفاءً لحقوقهم وحقوق أسرهم وتعزيزاً لإجراءات بناء الثقة وللعدالة.

في إحاطته التي تقدم بها السـيد بيدرسـون إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٨ شـباط ٢٠١٩ اسـتحضـر أرقاما وثقتها المنظمات الأممية تبين أن هناك ٥,٦ مليون لاجئ و٦,٦ مليون نازح وأن ٨٠% من السـوريين يعيشـون تحت خط الفقر وأن هناك ١١,٧ مليون سـوري بحاجة للمساعدات الإنسانية كي يتمكنوا من البقاء أحياء، كلها أرقام تدل على عمق المأساة السورية وفداحتها، وضرورة استخدام كل السبل السياسية المتاحة من أجل وضع نهاية لها عبر احترام مبادئ الشرعية الدولية والتطبيق الكامل للقرار الأممي ٢٢٥٤. وأن هيئة التفاوض تؤكد لكافة أبناء شعبنا السوري الصامد على سعيها المستمر للتعامل إيجابياً مع كل ما يبذل من جهود دولية وإقليمية وعربية لوقف هذه المأسـاة وصـولاً لتطبيق القرار الأممي المذكور وتحقيق الأمن والسـلام والانتقال إلى سـوريا المسـتقبل ذات النظام الديمقراطي التعددي في ظل دولة المواطنة المتساوية الضامنة لحريات مواطنيها واحترام حقوقهم وصون كرامتهم.

الخلود لشهداء الثورة والشفاء للجرحى والمرضى والحرية للمعتقلين والمخطوفين.

هيئة التفاوض
لقوى الثورة والمعارضة السورية

"بيان صحفي"

هيئة التفاوض السورية

المكتب الإعلامي

٢٠١٩/٠٣/٠٥

اجتمعت هيئة التفاوض السورية في مدينة الرياض خلال الفترة من 02/03/2019 ولغاية 04/03/2019 لبحث آخر التطورات السياسية والجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة لإنهاء مأساة السوريين عبر التنفيذ الكامل للقرار الأممي رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الإطار، ناقشت الهيئة مستجدات الوضع السياسي وتطوراته، ونتائج اجتماعاتها مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة وفريق عمله، و تقدر ما ورد في إحاطته لمجلس الأمن من وضوح حول تقييم الأوضاع الحالية والتحديات التي تواجه تفعيل العملية السياسية، وتشدد الهيئة على ضرورة تكثيف الجهود الدولية ولا سيما من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الصديقة والشقيقة لدعم الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى سوريا، للوصول إلى تفعيل المسار السياسي في جنيف وصولاً للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن المشار إليه، من خلال البدء بإجراءات بناء الثقة وإنشاء البيئة الآمنة والمحايدة التي تتحرك في ظلها العملية السياسية عموماً.

بحثت الهيئة آخر التطورات العسكرية والإنسانية على الأراضي السورية، حيث أكد المجتمعون على ضرورة تكثيف التواصل مع الدول الفاعلة لوضع حد لاستمرار خروقات النظام وداعميه لاتفاقية سوتشي، وضرورة دعم المجتمعات المحلية الصامدة التي باتت مستهدفة يومياً بالقصف الجوي والمدفعي والصاروخي، بالتزامن مع اتساع دائرة العمليات الإرهابية والتفجيرات الانتحارية التي تستهدف هذه المجتمعات المدنية. وإن الهيئة لتدين تصاعد هذه العمليات الإرهابية وتغلغل الجماعات الإرهابية من هيئة تحرير الشام (النصرة) وغيرها. وتندد بتواجد كافة الميليشيات الطائفية الأجنبية التي تشكل بحد ذاتها نوعاً من الإرهاب وعدم الاستقرار.

كما تثمن الهيئة الجهود التي بذلت دولياً وإقليمياً للمحافظة على استمرار تنفيذ اتفاقية سوتشي لتحقيق وقف إطلاق نار كامل في شمال سوريا، وتهيب بالمجتمع الدولي لضرورة متابعة هذه الجهود لوقف الانتهاكات المستمرة التي باتت تهدده.

في هذا السياق تقدر الهيئة عالياً صمود أهالينا في مناطق النزوح ومخيمات وبلدان اللجوء وجهودهم في تنظيم حياتهم، والجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني لتخفيف معاناتهم، واستمرار تضحيات منظمة الدفاع المدني السوري للاستجابة السريعة لإنقاذ ضحايا هذه الانتهاكات والجرائم من المدنيين الأبرياء وتأمين سلامتهم.

وتابعت الهيئة مناقشة التقارير الخاصة بأوضاع المناطق التي تم إدخالها قسراً فيما يسمى باتفاقيات المصالحة والتسويات، وتستنكر كافة الأعمال الإجرامية والانتهاكات الأمنية التي يتعرض لها أهالي هذه المناطق، من عمليات اغتيال واعتقالات تعسفية وتقييد لحركة السكان، وتقرر استمرار التواصل مع الجهات الدولية المسؤولة لمتابعة هذه الانتهاكات وبذل الجهود لوقفها ومحاسبة مرتكبيها.